احتياطي النفط الليبي وتأثيره على التنمية المستدامة

ازدهار البشير المبروك مدين - كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية

Oil Reserves of Libya and Their Impact on Sustainable Development

Azdhar A. Madin*- Faculty of Economics - University of Al-Zawia

Abstract

This research seeks to examine the importance of Libya's oil reserves and their impact on achieving sustainable development. Libya possesses significant oil reserves, placing it among the leading oil-producing countries, particularly in the Arab region. This necessitates the formulation of effective policies to manage these resources in a way that supports the national economy and contributes to sustainable development.

The study highlights that Libya's vast oil reserves play a crucial role in the national economy.

However, the country has faced many economic, social, and political challenges due to poor management and weak planning. The research addresses various economic indicators, emphasizing the urgent need to adopt a development model that achieves economic diversification and reduces dependency on oil revenues.

The paper also discusses the importance of enhancing the role of renewable energy alongside oil, and the significance of creating a comprehensive national strategy for managing oil revenues wisely and sustainably. The study analyzes regional and international experiences, especially those of countries that have succeeded in achieving sustainable development through strategic utilization of their natural resources.

Libya's energy wealth, if well-governed, could serve as a powerful tool for advancing sustainable development, reducing poverty, and enhancing citizens' well-being. However, the lack of a clear development vision and institutional weakness has hindered the achievement of these goals. The study concludes that effective planning and strategic investment in the oil sector, in conjunction with renewable energy, can support Libya's sustainable development path-provided that reforms are made in governance, education, and infrastructure.

Keywords: Oil reserves, sustainable development, economic diversification, Libya

الملخـــــــص :

يتناول هذا البحث أهمية احتياطي النفط الليبي وتأثيره على تحقيق التنمية المستدامة في البلاد، فتمتلك ليبيا احتياطات نفطية كبيرة تجعلها من بين الدول الرائدة في إنتاج النفط في شمال إفريقيا، مما يتيح لها تحقيق إيرادات مالية كبيرة تسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

كما يشير البحث إلى أن احتياطات النفط تلعب دورًا حيويًا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يحفز النمو الاقتصادي ويدعم التنمية، وتعد الإيرادات النفطية مصدرًا رئيسيًا لتمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية في مختلف القطاعات، ويبرز البحث كيف يمكن للعائدات النفطية تحسين مستوى المعيشة وجودة الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، ومع ذلك يُشير أيضًا إلى ضرورة تنوع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على النفط، الذي قد يؤدي إلى أزمات اقتصادية في حال حدوث تقلبات في أسعار النفط، ويناقش البحث التحديات المرتبطة بالأنشطة النفطية وتأثيرها على البيئة، ويسعى البحث للتأكيد على الحاجة إلى تبني سياسات بيئية فعالة تهدف إلى استدامة الموارد الطبيعية وتنمية مصادر الطاقة المتجددة، ويعرض البحث كيف أن سوء الإدارة والفساد في القطاع النفطي يمكن أن تعيق تحقيق التنمية المستدامة، لذا فإن تعزيز الشفافية والممارسات الإدارية الجيدة يعتبر شرطًا أساسيًا للاستفادة من العائدات النفطية بشكل فعال، ويُوصي البحث بضرورة اعتماد استراتيجيات تنموية شاملة تشمل استثمار العائدات النفطية في القطاعات غير النفطية وتعزيز الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة، كما يركز البحث على أن احتياطي النفط يشكل قوة دافعة للتنمية المستدامة في ليبيا، ولكن لتحقيق ذلك، من الضروري إدارة الموارد النفطية بشكل فعال، وتعزيز السياسات التي تضمن الانخراط في العلوم البيئية وتعزيز التنوع الاقتصادي، وأخيرًا يشدد البحث على أهمية التعاون بين مختلف الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان توجيه الإيرادات النفطية نحو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ليبيا.

الكلمات المفتاحية : احتياطي النفط، التنمية المستدامة، الاقتصاد الليبي، البنية التحتية.

المقدمة :

تُعتبر ليبيا واحدة من الدول التي تمتلك احتياطيات نفطية ضخمة تُعزز من مكانتها كواحدة من أبرز الموردين للطاقة في شمال إفريقيا، يُعد النفط المورد الأساسي

للاقتصاد الليبي، حيث يُساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، ويشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، ومع هذه الثروات الطبيعية، تبرز الحاجة الماسة إلى إدارة مستدامة وفعالة لضمان تحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون تجاوز حدود القدرة البيئية للأرض.

تشير الأبحاث والدراسات إلى أن الاعتماد الكثيف على النفط قد يؤدي إلى تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة، منها التلوث البيئي، وانعدام التنوع الاقتصادي، وتعزيز الفقر، بينما تُعتبر التنمية المستدامة جوهرًا رئيسيًا لمستقبل ليبيا، فإن التحول نحو استغلال احتياطياتها النفطية بشكل يُدعم التنمية المستدامة يُعد ضرورة ملحة، من خلال استراتيجيات مناسبة، يمكن أن تُحقق ليبيا فوائد اقتصادية طويلة الأمد، من خلال استثمار دخل النفط في تحسين التعليم، الصحة، والبنية التحتية، بالإضافة إلى تعزيز سياسات الطاقة النظيفة.

يسعى هذا البحث لتحليل العلاقة بين احتياطي النفط الليبي وتأثيره على التنمية المستدامة، من خلال استكشاف كيفية إدارة هذه الموارد لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية واجتماعية بدون الإضرار بالبيئة، كما سيتم تناول كيفية تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والبيئية، ومدى تأثير السياسات الحكومية والمعايير الدولية على هذا الاتجاه، كما يتناول البحث التحديات المتعلقة بالنزاعات السياسية والفساد، وكيفية تجاوز هذه العقبات من أجل الوصول إلى تنمية مستدامة شاملاً.

مشكلة البحث :

تمثل الاحتياطيات النفطية في ليبيا موضوعًا معقدًا يتداخل فيه العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على الرغم من وجود ثروات نفطية هائلة، إلا أن ليبيا تواجه تحديات متعددة تجعل من الاستغلال الفعال لهذه الموارد أمرًا صعبًا، تتلخص مشكلة البحث في النقاط التالية:

1. **الإدارة غير الفعالة للموارد :** تعاني ليبيا من سوء إدارة الموارد النفطية، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان العوائد المالية الممكنة، وتتأثر هذه المشكلة بعدم الاستقرار السياسي والفساد الإداري، مما يعيق تطوير استراتيجيات فعالة لاستثمار العائدات النفطية في مجالات التنمية المختلفة.
2. **التحديات البيئية :** يؤثر الاعتماد الكثيف على النفط بشكل سلبي على البيئة في ليبيا، ويتسبب استخراج النفط وتكريره في تدهور البيئات المحلية، مما يؤثر على

التنوع البيولوجي وجودة الهواء والماء، بالتالي تبرز الحاجة إلى استراتيجيات تضمن حماية البيئة كجزء من عملية التنمية المستدامة.

3. **تأثير النزاعات والصراعات :** عانت ليبيا منذ عام 2011 من صراعات سياسية وعسكرية، مما أدى إلى عدم استقرار الدورة الاقتصادية واستمرار الاضطرابات الاجتماعية، فهذه النزاعات تؤثر بشكل مباشر على نظام إدارة الموارد النفطية وتعمل على زيادة في سوء توزيع الإيرادات، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة.
4. **الحاجة إلى التنوع الاقتصادي :** يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على عائدات النفط، وهو ما يجعله هشًا أمام تقلبات أسعار النفط العالمية، وإن عدم وجود استراتيجيات فعالة لتنويع الاقتصاد يمثل عائقًا أمام تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

كما يسعى هذا البحث إلى معالجة هذه المشكلات من خلال فحص العلاقة بين احتياطي النفط الليبي والتنمية المستدامة، وتقديم توصيات للسياسات التي قد تعزز من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية مع تقليل التأثيرات السلبية على البيئة.

أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى لفهم العلاقة بين احتياطي النفط والتنمية المستدامة في ليبيا، وتتلخص أهداف البحث فيما يلي:

1. **تحليل الاحتياطيات النفطية في ليبيا :** استكشاف الاحتياطيات النفطية المتاحة في ليبيا وتحديد حجمها، وأهميتها الاقتصادية على الصعيدين المحلي والدولي.
2. **تقييم التأثيرات الاقتصادية لاستخدام النفط :** دراسة تأثير الإيرادات النفطية على الاقتصاد الليبي وتحديد كيفية استخدامها في تعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك تأثيرها على التعليم، الصحة، والبنية التحتية.
3. **فحص التحديات البيئية :** تحليل القضايا البيئية المرتبطة باستخراج النفط واستخدامه وكيف تؤثر هذه القضايا على التنمية المستدامة في ليبيا.
4. **تقييم السياسات الحكومية :** دراسة السياسات الحكومية المعمول بها في إدارة القطاع النفطي وتحديد مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة.
5. **تحديد أبعاد الفقر وعدم المساواة :** تحليل كيفية تأثير عائدات النفط على مستويات الفقر والعدالة الاجتماعية في ليبيا، وبيان الاستراتيجيات المطلوبة لضمان توزيع عادل للإيرادات النفطية.

6. **اقتراح استراتيجيات للتحول نحو الاستدامة :** تقديم توصيات للسياسات والبرامج التي يمكن أن تعزز من تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة فعالة ومتكاملة للاحتياطيات النفطية مع التركيز على التنوع الاقتصادي والطاقة المتجددة.
7. **استشراف المستقبل :** التفكير في الاتجاهات المستقبلية لإدارة احتياطات النفط في ليبيا وتأثيرها على التنمية المستدامة، والتحليل الاستشرافي حول كيفية انتقال البلاد نحو اقتصادات أكثر استدامة ومرونة.

من خلال تحقيق هذه الأهداف، يهدف البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول العلاقة بين احتياطي النفط الليبي والتنمية المستدامة، والمساهمة في النقاشات الأكاديمية والسياسات العامة المتعلقة بالاستدامة في ليبيا.

وقد تم تحديد إشكالية البحث في التالي :

السؤال الرئيسي : فيما يتمثل دور احتياطي النفط في تحقيق التنمية المستدامة؟

وتفرعت منه الأسئلة التالية :

1. ما المقصود بالتنمية المستدامة؟ وما هي المعوقات التي تواجهها ؟
2. كيف يؤثر الاحتياطي النفطي في تحقيق التنمية المستدامة ؟

فرضيات البحث : تم صياغة فرضيات البحث كالتالي :

الفرضية الأولى : تعتبر التنمية المستدامة هدف كل دولة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية حيث تركز على مستقبل الأجيال القادمة.

الفرضية الثانية : تشكل السياسة النفطية أهم دعامة من دعائم التنمية المستدامة من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية.

الفرضية الثالثة : للسياسة النفطية دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

أهداف البحث :

سيسلط هذا البحث الضوء على مجموعة من الأهداف المحورية التي تهدف إلى استكشاف العلاقة بين احتياطي النفط الليبي والتنمية المستدامة، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1. التعرف على حجم الاحتياطيات النفطية في ليبيا وكيف يمكن تقييمها مقارنة بالدول الأخرى؟ ، ويهدف هذه التساؤل إلى تحديد الكمية الإجمالية للاحتياطيات النفطية في ليبيا وتحليل موقعها في السوق العالمي.

2. بيان تؤثر عائدات النفط الليبي على الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة؟، ويسعى هذا التساؤل إلى فهم العلاقة بين الإيرادات النفطية والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومدى فعالية استخدام هذه الإيرادات في تعزيز التنمية.
3. معرفة التحديات البيئية الناتجة عن استخراج النفط وكيف يمكن التغلب عليها لتحقيق التنمية المستدامة؟، ويتناول هذا التساؤل الآثار البيئية لعمليات استخراج النفط، بما في ذلك التلوث والتغير المناخي، وكيف يمكن تطبيق استراتيجيات للحد من هذه الآثار.
4. شرح تأثير الوضع السياسي الحالي في ليبيا على قطاع النفط وكيف يؤثر ذلك على التنمية المستدامة؟، ويشمل هذا التساؤل تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي وفعالية إدارة قطاع النفط وتأثير ذلك على التنمية المستدامة.

من خلال هذه الأهداف يسعى البحث لتقديم تحليل شامل حول احتياطي النفط الليبي وتأثيره على التنمية المستدامة، مما يُسهم في اتخاذ قرارات أفضل على المستوى المحلي والدولي.

أهمية البحث :

تتسم أهمية البحث بعدة جوانب رئيسية تعكس قيمته العلمية والعملية في السياق الليبي والدولي، ومن أبرز هذه الجوانب:

1. **تحليل الموارد الطبيعية :** يُسهم البحث في تقديم تحليل دقيق للاحتياطيات النفطية في ليبيا، مما يساعد على فهم كيفية تأثير هذه الموارد الطبيعية على الاقتصاد الوطني ويُمكن الحكومة والمجتمع من إدارة هذه الموارد بشكل أفضل.
2. **تعزيز التنمية المستدامة :** يتناول البحث كيفية استخدام عائدات النفط لتحقيق التنمية المستدامة، مما يعكس أهمية التخطيط الاستراتيجي في استثمار الموارد الطبيعية لتعزيز جوانب الحياة المختلفة، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.
3. **تقييم الآثار البيئية :** يسلط البحث الضوء على الآثار البيئية الناتجة عن النشاط النفطي، مما يُعزز الوعي البيئي ويساعد في تطوير سياسات تهدف إلى التقليل من التأثيرات السلبية على البيئة وحماية التنوع البيولوجي.
4. **توجيه السياسات العامة :** يُعد البحث مرجعًا مهمًا لصانعي السياسات والمخططين الاقتصاديين في ليبيا، حيث يقدم توصيات مستندة إلى البيانات والتحليل حول كيفية إدارة القطاع النفطي بشكل يعود بالنفع على المجتمع دون المساس بالبيئة.

5. **تعزيز العدالة الاجتماعية :** من خلال تحليل تأثيرات الإيرادات النفطية على الفئات الاجتماعية المختلفة، يسهم البحث في تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تقديم استراتيجيات تضمن توزيعًا أكثر إنصافًا للعائدات.
6. **المساهمة في النقاشات الأكاديمية :** يُثرى البحث الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية ويكثف النقاشات حول كيفية تحقيق توازن بين الاستغلال الاقتصادي والحفاظ على البيئة.
7. **دراسة التحولات العالمية :** يتناول البحث تأثير التحولات العالمية نحو الطاقة المتجددة والاستدامة، مما يُعطي لمحة عن كيفية تأقلم ليبيا مع هذه التحولات ويرسم ملامح الطريق نحو اقتصادات أكثر استدامة.

بذلك، يُعتبر هذا البحث أداة مهمة لفهم التحديات والفرص التي يواجهها احتياطي النفط الليبي وتأثيره على التنمية المستدامة، مما يجعله ذا قيمة كبيرة للباحثين، وصانعي القرار، والمجتمع بشكل عام.

أسباب اختيار هذا البحث :

تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب رئيسية، تعكس الأهمية الملحة والضرورية لهذا البحث، ومنها:

1. **الأهمية الاقتصادية للنفط :** يُعتبر النفط المورد الأساسي للاقتصاد الليبي، حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ويمثل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، لذا فإن دراسة تأثير هذه الثروة على التنمية المستدامة تُعد أمرًا بالغ الأهمية لفهم المستقبل الاقتصادي للبلاد.
2. **تحديات التنمية المستدامة :** تواجه ليبيا تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، ويُلقي البحث الضوء على كيفية الاستفادة من الاحتياطيات النفطية للتغلب على هذه التحديات، بما في ذلك فقر الطاقة، الفقر المدقع، والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية.
3. **تأثير العوامل السياسية :** شهدت ليبيا سنوات من عدم الاستقرار السياسي والنزاعات، مما أثر سلبًا على إدارة الموارد الطبيعية، يرتبط موضوع البحث بشكل مباشر بكيفية تأثير هذا السياق السياسي على استغلال النفط ودوره في التنمية.

4. **الاهتمام العالمي بالطاقة المستدامة :** بالنظر إلى التحولات العالمية نحو الطاقة المتجددة والاستدامة، فإن البحث يستكشف كيف يمكن أن تتكيف ليبيا مع هذه التطورات، مما يُعتبر موضوعًا حيويًا في السياق العالمي المعاصر.
5. **التحديات البيئية :** تزايد الوعي العالمي بشأن قضايا التغير المناخي والآثار البيئية لاستخراج النفط، يجعل من الضروري تناول تأثير هذه العمليات على البيئة المحلية والبحث عن حلول مستدامة.
6. **العدالة الاجتماعية :** يتطلب تحقيق التنمية المستدامة مراعاة حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، والبحث في كيفية توزيع عائدات النفط بشكل عادل يُساهم في تعزيز المساواة والعدالة في التنمية.
7. **الفرص المستقبلية :** توجد فرص واضحة لليبيا في استخدام عائدات النفط لتحقيق استثمارات في القطاعات الأخرى لتعزيز التنوع الاقتصادي، فهذا الجانب يُعتبر مهمًا للتخطيط لمستقبل اقتصادي أكثر استدامة.
8. **دعم البحث العلمي :** يُسهم البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الليبي وموارد الطاقة، ويعزز من فرص البحث العلمي في هذا المجال من خلال تقديم بيانات وتحليلات شاملة.

بناءً على هذه الأسباب، يُعتبر اختياري للموضوع خياراً مهماً ومناسباً لتقديم رؤى وتحليلات تسهم في معرفة مسارات التنمية المستدامة في ليبيا وتعزيز الاستثمارات الأكثر استدامة.

الدراسات السابقة :

فيما يلي بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع احتياطي النفط وتأثيره على التنمية المستدامة، مع نبذة قصيرة عن كل منها:

1- موسى باهي، كمال روابنيه، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، (2016) [1]: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التنويع الاقتصادي في البلدان العربية المصدرة للنفط، باعتباره خياراً استراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتسليط الضوء على أهم محددات النجاح فيه لاسيما في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها هذه البلدان والناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وباعتبار أن النفط مادة" ناضبة "وليست" دائمة " يجعلنا ندرك حجم المخاطر، الفرص المتاحة والإمكانيات المهدورة، وخلصت

الدراسة إلى أن مسألة التنويع الاقتصادي تبقى مرهونة بتقليص العوائق والتحديات التي تحدّ منه مع ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة فيه التنويع.

2عبد المجيد عثماني ، اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2011 ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، قسم العلوم السياسية، 2013[2]، هدفت هذه الدراسة الى تحديد مفهوم دقيق للتنمية المستدامة، حيث تطور المفهوم التقليدي للتنمية المستدامة وظهر مفهوم جديد يقوم على أساس الربط بين الجوانب الاقتصادية والبشرية والبيئية للتنمية، وكذا تحقيق العدالة بين الجيل الحالي والأجيال المستقبلية؛ والتعرف على كيفية الإدارة المثلى للعوائد النفطية وفق قواعد الشفافية والرقابة والمساءلة ، التي تشكل دائم التنمية المستدامة ، ودلك للحفاظ على الموارد المسخرة من الهدر والتبديد، ومن توصيات هذه الدراسة انه يجب التعامل مع إيرادات النفط عند صياغة سياسة المالية العامة على إثرها تمويل وليست دخلا؛ وبالتالي استخدامها في استثمارات تحقق دخلا دائما ؛سواء استثمارات مالية مع مراعاة مبدأ العائد والمخاطرة أو في استثمارات حقيقية كالاستثمار في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية مع اتخاذ الإجراءات الأزمة لضمان كفاءة الاستثمارات ، ومن الضروري تخصيص جزء من الإيرادات في الحفاظ على البيئة وتطوير الطاقات المتجددة للحفاظ على قاعدة الموارد غير المتجددة .

3- أحمد الهادي احمد القديري، دور الإيرادات النفطية في تحقيق التمية المستدامة في ليبيا، 2020[3]، استهدفت هذه الدراسة محاولة قياس أثر الإيرادات النفطية على التنمية المستدامة في ليبيا خلال الفترة من 1990 الى 2018، ومن اهم نتائجها كان الاتي :-

- الاهمية النسبية للايرادات النفطية في تفسير التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية البشرية كمقياس للتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي ، فهذا المتغير تميز بوجود علاقة طردية وقوية مع متغير التنمية المستدامة.
- وتشير النتائج الى حقيقة ان الايرادات النفطية تم الاعتماد على جزء جوهري منها في دعم مؤشر التنمية المستدامة (مؤشر التنمية البشرية) في ليبيا، والمتمثلة في مؤشر التعليم والصحة والدخل الفردي.

4- أنور عمر أبو شينة، ليلى الابيض، النفط الليبي دراسة جغرافية، 2019 [4]، ومن نتائج هذه الدراسة :-

- تذبذب الإنتاج النفطي في ليبيا بشكل واضح منذ عام 2011 بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني.
- نجحت الدولة الليبية في اقامة مجمعات صناعية بتروكيماوية تشكل العمود الفقري للتنمية المستدامة الشاملة وآفاقها، وهذه الصناعة تواجه تحدي المنافسة العالمية، لاسيما من جانب القوى الدولية في القارتين(أمريكا الشمالية وأوروبا) التي تحمل السبق في هذه الصناعة خبرة، وتقانة، وسلة منتجات ذات جودة عالية واستخدامات صناعية واستهلاكية متنوعة، وهي المنافسة التي تنطوي في بعض صورها السلبية على قيام الأخيرة بفرض قيود مثل الضرائب على صادرات الدول المصدرة للنفط من بعض المنتجات البتروكيماوية المنافسة في أسواقها.

المبحث الأول - الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة :

تعد التنمية المستدامة مفهومًا شاملًا يهدف إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لضمان تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، فيشمل الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة عدة عناصر رئيسية:

الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة :

- **الجانب الاقتصادي :** يشير إلى الحاجة إلى تعزيز النمو الاقتصادي بشكل يعزز من الإنتاجية ويخلق فرص عمل، مع الأخذ في الاعتبار التكلفة البيئية والاجتماعية لذلك النمو.
- **الجانب الاجتماعي :** يتضمن تحسين جودة الحياة للجميع، بما في ذلك العدالة الاجتماعية، المساواة، الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وحقوق الإنسان.
- **الجانب البيئي :** يركز على حماية الموارد الطبيعية، الحفاظ على التنوع البيولوجي، والتقليل من انبعاثات الكربون والتلوث، لضمان استدامة البيئة.
- **المبادئ الأساسية للتنمية :** العدالة بين الأجيال ، يجب أن تُحترم حقوق الأجيال القادمة، ويجب عدم استنزاف الموارد بشكل يضر بمصالحهم.
- **تكامل الأبعاد :** يتعين معالجة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل متكامل وليس كمستقلة، مما يعزز من تعزيز التنمية واستدامتها.

- **المشاركة المجتمعية :** تشجيع على مشاركة جميع فئات المجتمع في عمليات اتخاذ القرار، مما يساعد في تحقيق نتائج أكثر استدامة.
- **الأهداف العالمية للتنمية المستدامة :** تم تحديد 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من قبل الأمم المتحدة، وهي تشمل مجالات هامة مثل القضاء على الفقر، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة، والعمل اللائق، والعمل المناخي، وغيرها.
- **التحديات وفرص التنمية المستدامة :** وتشمل التحديات التي تواجه التنمية المستدامة التغير المناخي، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة الفقر وعدم المساواة. ومع ذلك، هناك أيضًا فرص كبيرة لتحقيق تحول مستدام من خلال الابتكار، والتكنولوجيا النظيفة، وتعزيز الاقتصادات المحلية.
- **استراتيجيات تنفيذ التنمية المستدامة :** تتنوع استراتيجيات التنفيذ بين تطوير السياسات العامة، وتعزيز التعاون الدولي، ومشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، وتطوير نظم تقييم فعالة لمراقبة التقدم نحو الأهداف المحددة.

فالإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة هو أكثر من مجرد مفهوم؛ إنه مسار ضروري نحو عالم يمكن فيه للجميع العيش في بيئة مزدهرة ومتوازنة، ويتطلب هذا الإطار تعاونًا بين الحكومات، القطاع الخاص، والمجتمع المدني لتحقيق أهدافه[5].

أولاً ـ السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة :

ظهرت فكرة التنمية المستدامة كاستجابة للعديد من التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي واجهها العالم خلال العقود الماضية، فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، حيث بدأت الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر واستمرت حتى القرن التاسع عشر، حيث شهدت مجتمعات كبيرة من التحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي. أدت هذه التغيرات إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك، لكنها جلبت أيضًا مشكلات بيئية واجتماعية كبيرة، مثل تلوث الهواء والماء وظروف العمل السيئة، وخلال القرن العشرين، بدأت المجتمعات تدرك الأثر الضار للنمو الصناعي غير المنظم على البيئة، مما أدى إلى حدوث أزمات بيئية، مثل تلوث الأنهار، وانقراض الأنواع، وزيادة الاحتباس الحراري، فتقرير "حدود النمو" (1972) الذي أعده نادي روما، قد أكد على المخاطر الناتجة عن استمرارية النمو الاقتصادي غير المحدود في مواجهة موارد كوكب الأرض المحدودة، وحذر التقرير من أن زيادة السكان والاستهلاك قد تؤدي إلى أزمات بيئية واجتماعية، أما مؤتمر ستوكهولم

(1972) ، فيعتبر أول مؤتمر عالمي عن البيئة، حيث تم مناقشة قضايا البيئة والتنمية، وشهد دعوات لتبني نهج شامل يربط بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، أما تقرير "مستقبلنا المشترك" (1987) الذي أعدته لجنة برونتلاند، وقد عرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، كان هذا التقرير نقطة تحول في الاعتراف الدولي بمفهوم التنمية المستدامة، وقمة الأرض (1992) الذي عُقدت في ريو دي جانيرو، حيث تم إعلان "أجندة 21"، وهو برنامج عمل عالمي للتنمية المستدامة، تناول القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بشكل متكامل.

- أهداف التنمية المستدامة (2015)، واعتمدت الأمم المتحدة 17 هدفًا للتنمية المستدامة كجزء من خطة 2030، والتي تسعى إلى معالجة قضايا مثل الفقر، والعدالة، وتغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والحد من اللامساواة، وأصبح تغير المناخ من أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، مما أدى إلى اتخاذ تدابير عالمية مثل اتفاقية باريس للمناخ (2015)، التي تهدف إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض.

كما برز مفهوم التنمية المستدامة كردّ فعل على الأزمات البيئية والاجتماعية التي نشأت عن النمو الاقتصادي غير المنظم. تطور هذا المفهوم عبر عقود من الزمن وشمل تركيزًا متزايدًا على الحاجة إلى توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما أدى إلى إنشاء مبادرات وأهداف عالمية تهدف إلى ضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة[6].

ثانياً ـ أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها :

تتضمن التنمية المستدامة عدة أبعاد وأهداف تهدف لتحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، انبثقت هذه الأبعاد عن إدراك ضرورة العمل الشامل لضمان مستقبل مستدام وكريم لكل أفراد المجتمع، وفيما يلي تفصيل لأبعاد التنمية المستدامة وأهدافها:

- **أبعاد التنمية المستدامة:**
- **البعد الاقتصادي :** يعكس أهمية النمو الاقتصادي المستدام الذي يسعى إلى تحسين جودة الحياة وزيادة فرص العمل، ويتضمن هذا البعد تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، وتعزيز الابتكار، واستدامة الأعمال ودعم الاقتصاد المحلي

- **البعد الاجتماعي :** يركز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز المساواة بين الأفراد، ويتضمن هذا البعد تحسين فرص الوصول إلى التعليم، والصحة، والمياه النظيفة، والسكن اللائق، وتعزيز المشاركة المجتمعية لضمان حقوق جميع الأفراد.
- **البعد البيئي : ويُعنى** بحماية البيئة والموارد الطبيعية، كما يتضمن هذا البعد تقليل
- التلوث، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، ومواجهة التغيرات المناخية لتحقيق توازن بين النشاط الاقتصادي والحفاظ على البيئة[7].

ثالثاً ـ أهداف التنمية المستدامة : تم تحديد 17 هدفًا ضمن أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 من قبل الأمم المتحدة. تهدف هذه الأهداف إلى معالجة التحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة، وهذه الأهداف هي:

- القضاء على الفقر : إنهاء جميع أشكال الفقر في كل مكان.
- عدم ترك أي أحد خلف الركب: ضمان حصول جميع الناس على التعليم الجيد والفرص الاقتصادية.
- تعزيز الصحة والرفاه : ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار.
- التعليم الجيد : ضمان الجودة الشاملة والمنصفة للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
- المساواة بين الجنسين : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.
- مياه نظيفة ونظافة صحية : أي ضمان توفر المياه وإدارتها على نحو مستدام للجميع.
- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة : ضمان وصول الجميع إلى الطاقة الحديثة والمستدامة.
- العمل لائق ونمو اقتصادي : تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل، وتوفير العمل اللائق للجميع.
- صناعة وابتكار وبنية تحتية : بناء بنية تحتية مرنة وتعزيز الابتكار.
- تقليل عدم المساواة : تقليل عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها.

- مدن ومجتمعات مستدامة : جعل المدن والمجتمعات شاملة وآمنة وقادرة على التكيف.
- الاستهلاك والإنتاج المسؤولين : ضمان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
- العمل المناخي : اتخاذ التدابير العاجلة لمكافحة التغير المناخي وتأثيراته.
- الحياة تحت الماء : حماية المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام.
- الحياة على اليابسة : إدارة الغابات بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
- السلام والعدل والمؤسسات الفعالة : تعزيز المجتمعات السلمية والعدالة وتعزيز المؤسسات القوية.

وتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية جميع جوانب التنمية المستدامة، بينما تحدد الأهداف العالمية إطار العمل الذي يجب أن يسير وفقه المجتمع الدولي لتحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030، يسعى هذا الإطار إلى معالجة التحديات الملحة التي تواجه العالم، مع ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة[8].

رابعاً ـ تحديات التنمية المستدامة :

رغم أهمية التنمية المستدامة كاستراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تعيق تحقيق أهدافها، فيما يلي أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة :

1. تغير المناخ :

- ظاهرة الاحتباس الحراري : يؤدي تغير المناخ إلى ظواهر جوية متطرفة، مثل الفيضانات والجفاف، مما يؤثر سلبًا على الزراعة والموارد المائية والأنظمة البيئية.
- التكيف والحد من التغيرات المناخية**: تحتاج الدول إلى استثمارات ضخمة للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ والحد منها، وهذا قد يكون صعبًا خاصة للدول النامية.
- القضاء على الفقر : على الرغم من التقدم في بعض المناطق، لا يزال الفقر يمثل تحديًا كبيرًا، ويعاني ملايين الناس من مستويات مرتفعة من الفقر المدقع، مما يجعل من الصعب عليهم الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والموارد الأساسية.

- عدم المساواة : تتفاوت الفرص الاقتصادية والاجتماعية بين الدول وفي داخلها، مما يعيق جهود التنمية المستدامة، ويزيد من مشاعر الإحباط وعدم الاستقرار.
- نقص الموارد الطبيعية : استنزاف الموارد : يزداد الطلب على الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والمواد الغذائية والطاقة، مما يهدد بالإفراط في الاستغلال ويؤدي إلى نقص الموارد.
- فقدان التنوع البيولوجي : يُعتبر فقدان النظام البيئي وتنوع الأنواع من المشاكل
- الرئيسية، مما يؤثر سلبًا على استدامة البيئة والاقتصاد.
- التلوث : تشمل تحديات التلوث الهواء والماء والتربة، مما يعكس عدم قدرة المجتمعات على إدارة النفايات بشكل فعال.
- أثر التلوث على الصحة : يؤثر التلوث بشكل مباشر على صحة الإنسان ويؤدي إلى زيادة التكاليف الصحية، وهو ما يتعارض مع أهداف التنمية الصحية المستدامة.
- النمو السكاني السريع : يؤدي النمو السكاني المتزايد إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية والخدمات الأساسية، مما يجعل من الصعب على الدول تلبية احتياجات السكان.
- النزوح والهجرة : تتسبب الظروف الاقتصادية والبيئية، مثل تغير المناخ، في تهجير السكان، مما يجتازهم إلى تحديات جديدة تتعلق بالإدماج والموارد.
- الأزمات الاقتصادية : الأزمات الاقتصادية قد تعيق الاستثمار في التنمية المستدامة، عندما تعاني الدول من الركود، يكون التركيز عادةً على الانتعاش الاقتصادي على حساب الأبعاد البيئية والاجتماعية.
- عدم الاستقرار السياسي والنزاعات : تؤثر النزاعات والحروب على الاستقرار السياسي وتعيق جهود التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تفشي الفقر وانعدام الأمن.
- المشاركة والحوكمة الجيدة : تتطلب التنمية المستدامة وجود مؤسسات قوية ومتجاوبة، ولكن في بعض المناطق، تعاني من ضعف الحوكمة وغياب المشاركة الفعالة.

كما تشكل هذه التحديات عقبات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة، ويتطلب التغلب على هذه التحديات تعاوناً دولياً وإرادة سياسية قوية، بالإضافة إلى استثمار طويل

الأجل في الحلول المستدامة، من خلال الابتكار والشراكات والتخطيط الاستراتيجي، يمكن تجاوز هذه العقبات نحو تحقيق مستقبل مستدام[9].

المبحث الثاني ـ الاطار المفاهيمي للسياسة النفطية

يتشكل من عدة عناصر رئيسية تعكس كيفية إدارة واستغلال الموارد النفطية في البلاد. يعتبر النفط المورد الأساسي للاقتصاد الليبي، وبالتالي فإن سياساته تلعب دورًا حيويًا في التنمية والاقتصاد الوطني. وفيما يلي تفصيل لهذه العناصر[10]:

1. **الأهمية الاقتصادية :-**

- المصدر الرئيسي للإيرادات : يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على إيرادات
- النفط، حيث تشكل أكثر من 90% من العائدات الحكومية. لهذا، تُعَد الطاقة النفطية المحرك الرئيسي للاقتصاد.
- التنمية والاستثمار: تهدف السياسات النفطية إلى تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية والاستثمار في القطاعات الأخرى.

2. **الإطار القانوني والتنظيمي :**

- القوانين واللوائح : تحتفظ الحكومة الليبية بسلطة كبيرة على قطاع النفط من خلال القوانين التي تحكم استخراج وتصدير النفط. ومن أبرز المؤسسات المعنية هي المؤسسة الوطنية للنفط، التي تعمل على إدارة القطاع.
- عقود الإنتاج : تُبرم ليبيا عقودًا مع الشركات الأجنبية للاستثمار في النفط والغاز، مع تحديد الشروط فيما يتعلق بالإنتاج وتقاسم العوائد.

3. **التوجهات السياسية :**

- الاستقرار السياسي : التأثير المباشر للوضع السياسي على سياسات النفط يعتبر حاسمًا. النزاعات السياسية وعدم الاستقرار قد تؤثر سلبًا على الإنتاج والعوائد.
- العلاقات الخارجية : تعتبر السياسة النفطية جزءًا مهمًا من العلاقات الخارجية، حيث تسعى ليبيا إلى جذب المستثمرين الأجانب وبناء علاقات مع الدول الأخرى لضمان تسويق نفطها.

4. **التحديات والتهديدات :**

- التحديات الأمنية : النزاعات الداخلية ووجود جماعات مسلحة قد تؤثر سلبًا على مشاريع النفط وإنتاجه.

- تأثير الأسعار العالمية : تعتمد إيرادات النفط أيضًا على تقلبات الأسعار العالمية، مما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الاقتصادية.

5. استدامة الموارد :

- الاستغلال المستدام : مع تزايد التركيز على الاستدامة وحماية البيئة، تتجه السياسة النفطية نحو البحث عن أساليب استخلاص أكثر كفاءة وأقل ضررًا للبيئة.
- تنويع الاقتصاد : هناك توجه لحث الحكومة والقطاع الخاص على تنويع مصادر الدخل وتخفيف الاعتماد على النفط، مما يعكس الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأمد.

6. التكنولوجيا والابتكار [11]**:**

- استخدام التكنولوجيا : تحسين استخدام التكنولوجيا في استخراج النفط وتكريره يمكن أن يزيد من الكفاءة. يشمل ذلك الابتكارات في تقنيات الحفر وإدارة الحقول النفطية.
- البحث والتنمية : دعم البحث والتطوير في قطاع الطاقة يمكن أن يساهم في تحسين الممارسات وتطوير حلول جديدة.

كما يتطلب الإطار المفاهيمي للسياسة النفطية في ليبيا توازنًا بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية. يتعين على الحكومة وضع استراتيجيات واضحة تضمن الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق الاستدامة، مع مراعاة التحديات الحالية والمستقبلية.

أولاً : الإيرادات النفطية في ليبيا خلال (2000 - 2015) ، كالتالي :-

الإيرادات النفطية في ليبيا خلال الفترة من 2000 إلى 2015 شهدت تغيرات كبيرة تأثرت بالأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية. يعتبر النفط المصدر الرئيسي للاقتصاد الليبي، حيث تمثل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي وعائدات الحكومة. فيما يلي تفصيل حول هذه الفترة[12]:

1. البداية في الألفية الجديدة (2000 - 2005) :

- التحسينات الاقتصادية : بعد عام 1999، بدأت ليبيا في تحسين علاقتها مع الدول الغربية وتمت إعادة دمجها في الاقتصاد العالمي. حصلت بعض الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي، مما زاد من الإنتاج والإيرادات.

- الإنتاج والإيرادات : خلال هذه السنوات، ارتفع الإنتاج النفطي ليصل إلى حوالي 1.5 مليون برميل يومياً، مما أدى إلى نمو كبير في الإيرادات. على سبيل المثال، بلغ معدل الإيرادات النفطية في عام 2005 نحو 30 مليار دولار.

2. الطفرة النفطية (2006 - 2008) :

- ارتفاع الأسعار: شهدت أسعار النفط ارتفاعاً كبيراً خلال هذه الفترة، حيث قفزت من حوالي 60 دولارًا للبرميل إلى أكثر من 140 دولارًا في منتصف عام 2008.
- الإيرادات القوية : تجاوزت الإيرادات النفطية في بعض السنوات 60 مليار دولار، مما شكل دعماً كبيراً للاقتصاد الليبي.

3. الأزمة المالية العالمية (2008 - 2009) :

- التأثيرات السلبية : أدت الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض أسعار النفط بشكل حاد، مما أثر سلباً على الإيرادات الليبية. في عام 2009، تراجعت الإيرادات إلى نحو 40 مليار دولار.
- الإنتاج : تأثرت مستويات الإنتاج أيضاً بسبب تراجع الاستثمارات وزيادة التكاليف.

4. الأحداث السياسية والفوضى (2010 - 2015) :

- ثورة 17 فبراير 2011 : مما أدى إلى تعطيل الإنتاج وتدمير البنية التحتية للنفط. بعد اندلاع الثورة، انخفض إنتاج النفط إلى أقل من 200,000 برميل يومياً في بعض الفترات.
- الإيرادات بعد الثورة: خلال السنوات التالية، كانت الإيرادات متقلبة. في عام 2012، بدأت الإيرادات تتعافى قليلاً، حيث تجاوزت 50 مليار دولار، لكن الأوضاع الأمنية والاقتصادية ظلت غير مستقرة.
- الفوضى المستمرة : بحلول عام 2014، ظهرت صراعات جديدة وأزمات سياسية، مما أدى إلى تراجع كبير في الإنتاج والإيرادات مرة أخرى، حيث انخفضت إلى نحو 20 مليار دولار في بعض التقديرات.

ثانياً ـ خلفية تاريخية عن النفط الليبي .

تاريخ النفط في ليبيا يمتد لعدة عقود، ويمكن اعتباره جزءاً مهماً من تاريخ البلاد الحديث. إليك خلفية تاريخية مختصرة عن النفط الليبي[13]:

1. **الاكتشافات الأولى (الأربعينات من القرن العشرين) :** بدأ الاهتمام بالنفط في ليبيا في أوائل الأربعينات، حيث قامت شركات أجنبية بعمليات استكشاف، تم اكتشاف

النفط لأول مرة في عام 1959 بواسطة شركة "بي بي" البريطانية في حقل "زاوية". هذا الاكتشاف كان بمثابة تحول جذري للاقتصاد الليبي.

2. **العهد الملكي (1951-1969) :** خلال فترة حكم الملك إدريس السنوسي، بدأت صناعة النفط في ليبيا بالنمو بشكل ملحوظ. أصبحت ليبيا واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم العربي، وكانت عائدات النفط تسهم في تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية، مما زاد من رفاهية المواطنين.
3. **الثورة الليبية والتحول إلى النظام الجمهوري (1969) :** في 1 سبتمبر 1969، قاد معمر القذافي انقلابًا عسكريًا ضد الملك إدريس، برزت السياسة النفطية كأداة لتعزيز السلطة، وفي عام 1970، بدأت الحكومة الجديدة في تأميم الشركات النفطية الأجنبية، مما أتاح لها السيطرة الكاملة على الموارد النفطية.
4. **الفترة النفطية الذهبية (1970-1980):** زاد الإنتاج والعائدات بشكل كبير خلال السبعينات، خصوصاً مع ارتفاع أسعار النفط في فترة أزمة النفط العالمية عام 1973، وعلى الرغم من عائدات النفط العالية، إلا أن السياسات الاقتصادية والنفقات الحكومية العالية أدت إلى مشاكل في الاقتصاد.
5. **الفترة المأساوية (1980-1990) :** فرضت الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية عقوبات على ليبيا خلال الثمانينات والتسعينات بسبب دعمها لمجموعات إرهابية. هذا أثر سلبًا على قطاع النفط، وتراجع إنتاج النفط بسبب تدني الاستثمارات والرعاية الفنية.
6. **التعافي والانفتاح (2000) :** بعد عام 2003، بدأت ليبيا في تحسين علاقاتها مع الغرب وأُزيلت العقوبات، هذا أدى إلى تدفق الاستثمارات الغربية وإعادة الحياة لقطاع النفط، وشهدت البلاد طفرة في الإنتاج والإيرادات خلال هذه الفترة، حيث زادت قدرة البلاد على تصدير النفط.
7. **الثورة الليبية (2011) :** أثرت هذه الأحداث بصورة كبيرة على قطاع النفط، حيث تراجع الإنتاج بشكل حاد بسبب النزاع المسلح، ومع استمر عدم الاستقرار والفوضى، مما عرقل استئناف الإنتاج بشكل كامل[14].
8. **الأوضاع الراهنة (2012-2024)** : تعاني ليبيا من صراعات سياسية وصراعات مسلحة مستمرة تؤثر على قطاع النفط، وتراجعت الإنتاجات في العديد من الفترات بسبب الاشتباكات والمشاكل الأمنية، وتظل قضية السيطرة على الحقول والمرافق النفطية محورًا أساسيًا في الصراعات السياسية والاقتصادية في البلاد.

ومما سبق يتضح أن النفط لعب دورًا مركزيًا في تاريخ ليبيا الحديث، حيث أثر على مسارات السياسة والاقتصاد. يظل هذا المورد الثمين مرتبطًا ارتباطاً وثيقاً بمستقبل البلاد، مما يتطلب إدارة حكيمة ومستمرة لضمان الاستغلال المستدام والعائدات الجيدة في ظل ظروف سياسية متقلبة[15].

1. أهمية الإيرادات النفطية بالنسبة للاقتصاد الليبي .

تعتبر الإيرادات النفطية محورًا أساسيًا في الاقتصاد الليبي، حيث تلعب دورًا حيويًا في تشكيل النمو الاقتصادي، وتمويل الميزانية، وتحقيق التنمية. نجمل في ما يلي أهمية هذه الإيرادات للاقتصاد الليبي:

أولاً - المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية : تشكل إيرادات النفط حوالي 90% من إجمالي الإيرادات الحكومية في ليبيا. هذا الاعتماد الكبير يجعل البلد حساسًا لتقلبات أسعار النفط العالمية، وتستخدم العوائد النفطية لتمويل الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، مما يسهم في تحسين جودة الحياة.

ثانياً : دعم النمو الاقتصادي : ويسهم النفط بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لليبيا، حيث تعتبر البلاد من أكبر منتجي النفط في إفريقيا، وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى تعزيز النمو الاقتصادي في السنوات الماضية، كما يوفر قطاع النفط وظائف مباشرة وغير مباشرة، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة.

ثالثاً - جذب الاستثمارات الأجنبية : يعد قطاع النفط و الغاز أحد أبرز مجالات جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات المحلية، وتعمل الحكومة الليبية على إنشاء شراكات مع شركات النفط العالمية، مما يعزز من قدرات الإنتاج والتصنيع[16].

رابعاً - تطوير القطاعات الأخرى : على الرغم من الاعتماد الكبير على النفط، فإن الإيرادات النفطية يمكن أن تُستخدم كوسيلة لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى (مثل السياحة والزراعة والصناعة) من خلال الاستثمار في بنيتها التحتية وتنميتها، ويمكن استخدام جزء من الإيرادات النفطية لتأسيس صناديق استثمارية تُوجه لمشاريع غير نفطية، مما يسهم في تحقيق التنوع والنمو المستدام.

خامساً - الاستقرار الاقتصادي والمالي : يمكن أن تؤمن الإيرادات النفطية استقرار الاقتصاد في حالات الأزمات المالية، وفي أوقات الازدهار، عندما ترتفع الأسعار، يمكن تخصيص العائدات لأغراض الطوارئ أو التنمية، كما تساهم الإيرادات النفطية

في تحسين ميزان المدفوعات، حيث تشكل الصادرات النفطية نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات.

سادساً - التحديات المرتبطة بالإيرادات النفطية : تعتمد الإيرادات النفطية على أسعار السوق العالمية، مما يجعلها عرضة للتقلبات التي قد تؤثر سلبًا على الاقتصاد، والاعتماد المفرط على النفط قد يؤدي إلى عدم تطوير قطاعات أخرى، مما يسبب بطالة خاصة لدى الشباب عندما تتعرض السوق النفطية لأزمات.

ومما سبق تعتبر الإيرادات النفطية بالنسبة للاقتصاد الليبي أمرًا حيويًا، فهي تشكل السند الرئيسي للميزانية الوطنية وتدعم النمو الاقتصادي، بينما تحتاج البلاد إلى استراتيجيات فعالة لإدارة هذه الإيرادات وتحقيق التنوع الاقتصادي، لضمان استدامة التنمية في مواجهة الأزمات المستقبلية.

2. إمكانيات ليبيا النفطية في تحقيق التنمية المستدامة .

إمكانيات ليبيا النفطية في تحقيق التنمية المستدامة تعتبر موضوعًا حيويًا يعكس العلاقة المعقدة بين الاستفادة من الموارد الطبيعية واحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالنظر إلى الغنى الكبير للبلاد بالموارد النفطية، هناك العديد من الجوانب التي يمكن أن تساعد في توجيه العائدات النفطية نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهي كالتالي [17]:

- تعظيم العائدات النفطية : إذا تم تحسين إدارة حقول النفط وزيادة الإنتاج، يمكن لليبيا أن تضاعف إيراداتها، وهذا يتطلب استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتبني تقنيات حديثة، واعتماد صيغ مرنة وعادلة في العقود مع الشركات الأجنبية يمكن أن يضمن تحقيق عائدات أكبر.
- استثمار العائدات في البنية التحتية : يمكن توجيه جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية التحتية الحيوية مثل الطرق، والموانئ، والمطارات، والطاقة الكهربائية، ويساهم الاستثمار في تحسين هذه الخدمات في رفع مستوى المعيشة وتلبية احتياجات المواطنين الأساسية.
- تشجيع التنوع الاقتصادي : توجد إمكانيات لتوجيه العائدات النفطية نحو تطوير قطاعات أخرى كالسياحة، والزراعة، والصناعات التحويلية، مما يساعد على تقليل الاعتماد على النفط ويعزز الاستدامة الاقتصادية، ويمكن للدولة أن تؤسس صناديق استثمارية من العائدات النفطية التي تخصَّص لتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

- الأمن الطاقي والتوجه نحو الطاقة المتجددة : يمكن استخدام العائدات النفطية للاستثمار في تطوير مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مما يحقق استدامة في استهلاك الطاقة، ويساهم التحول تجاه الطاقة المتجددة في الحفاظ على الموارد النفطية للأجيال القادمة(18).
- تعزيز التعليم والبحث العلمي : يمكن توجيه جزء من الإيرادات النفطية لتعزيز التعليم والتدريب المهني، مما يساعد في تطوير القوى العاملة ويعزز الابتكار، ويعتبر الاستثمار في البحث العلمي في مجالات النفط والطاقة والبيئة أمرًا حيويًا لتحسين الكفاءة واستكشاف أساليب جديدة للاستدامة.
- تعزيز الشفافية والحكم الرشيد : يعد تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة في إدارة العائدات النفطية أحد الأسس لتحقيق التنمية المستدامة، مما يساعد في تقليل الفساد وضمان استخدام العائدات بشكل فعال، فإشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في مشاريع تنموية يساهم في تحسين الثقة ويزيد من فعالية مشاريع التنمية.
- التحديات : هناك تحديات عديدة قد تعيق تحقيق التنمية المستدامة، مثل الفوضى السياسية والأمنية قد تعرقل الاستثمارات الضرورية لتطوير القطاع النفطي، كما تعتمد إيرادات النفط على مضاربات السوق، مما يجعل البلاد عرضة للأزمات الاقتصادية.

ومما سبق يمكن القول بان ليبيا تتمتع بإمكانات كبيرة من مواردها النفطية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاستفادة الذكية من العائدات وإعادة استثمارها في القطاعات الأساسية، يتطلب ذلك قيادة فعالة واستراتيجيات واضحة وأطر تنظيمية تمنح الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: النموذج القياسي لقياس أثر الإيرادات النفطية على التنمية المستدامة في ليبيا : وهي كالتالي :-

النموذج القياسي لقياس أثر الإيرادات النفطية على التنمية المستدامة في ليبيا يعد أداة مهمة لتحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والعوامل المؤثرة على التنمية المستدامة، ويهدف هذا النموذج إلى تحديد كيف يمكن لإيرادات النفط أن تسهم في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة في البلاد، وذلك من خلال مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومكونات هذا النموذج وأهميته تتلخص في التالي :

- **الأهداف الرئيسية للنموذج :** قياس مدى تأثير الإيرادات النفطية المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشرات التنمية البشرية مثل التعليم والصحة، ودراسة كيفية تأثير السياسات الاقتصادية التي تعتمد على الإيرادات النفطية في مجالات مثل الاستثمار في البنية التحتية، والتنمية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة.
- **مكونات النموذج القياسي :** يمكن أن يشمل النموذج القياسي عدة متغيرات رئيسية، منها[19]:

أ. المتغيرات المستقلة :

- إيرادات النفط : يمكن قياسها من خلال إجمالي الإيرادات النفطية للدولة.
- الاستثمار : يشمل مستوى الاستثمارات في القطاعات غير النفطية والبنية التحتية.
- النفقات الحكومية : تحليل كيفية استخدام الإيرادات النفطية في تمويل النفقات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية.

ب. المتغيرات التابعة :

- النمو الاقتصادي : يُقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي.
- مؤشرات التنمية البشرية : تشمل متوسط العمر المتوقع، ومعدلات التعليم، وجودة الرعاية الصحية.
- مؤشرات الاستدامة البيئية : مثل تلوث الهواء والماء واستدامة الموارد الطبيعية.

- **طرق القياس والتحليل :** يمكن استخدام نماذج تحليل الانحدار لقياس العلاقات بين الإيرادات النفطية والتنمية المستدامة، مما يسمح بفهم الأثر المباشر وغير المباشر ، وتحليل البيانات الزمنية للإيرادات النفطية ومقارنة ذلك مع مؤشرات التنمية على مر الزمن، ودراسة السياسات الحكومية المتعلقة باستخدام الإيرادات النفطية، وتقييم آثارها على التنمية المستدامة[20].
- **أهمية النموذج :** يساعد في تحديد الأولويات السياسية والتخطيط الاستراتيجي للاستثمار في القطاعات الحيوية، ويمكن أن يكون أداة لمراقبة أداء الحكومة في تتبع استخدام الموارد النفطية وتحقيق التنمية المستدامة، ويسهم في تحسين إدارة الإيرادات النفطية لتحقيق أقصى فائدة اقتصادية واجتماعية.
- **التحديات المرتبطة بالنموذج :** قد تكون البيانات الدقيقة والشاملة حول الإيرادات والنفقات التنموية غير متاحة، وتعتمد فعالية النموذج على استقرار السياسة

الاقتصادية، وهو ما قد لا يكون متاحًا دائمًا في ظل الأزمات السياسية أو الاقتصادية، كما تؤثر الأحداث العالمية، مثل تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية، على نتائج النموذج.

ومما سبق نستنتج أن تطبيق النموذج القياسي لقياس أثر الإيرادات النفطية على التنمية المستدامة في ليبيا يمكن أن يوفر رؤى قيمة حول كيفية إدارة هذه الإيرادات بشكل فعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومع ذلك، فإنه يتطلب وجود بيانات دقيقة وموثوقة، بالإضافة إلى استقرار سياسي واقتصادي لتأمين نجاح هذا النموذج.

رابعاً ـ الاطار النظري للربط بين الإيرادات النفطية والتنمية المستدامة.

الإطار النظري للربط بين الإيرادات النفطية والتنمية المستدامة يتضمن مجموعة من المفاهيم والنظريات التي تساعد في فهم كيفية تأثير الإيرادات الناتجة عن قطاع النفط على جوانب التنمية المختلفة، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو بيئية. إليك تحليلًا لهذا الإطار[21]:

1. المفاهيم الأساسية :

أ. الإيرادات النفطية : تشير إلى العوائد المالية الناتجة عن انتاج وتصدير النفط. تمثل هذه الإيرادات مصدرًا رئيسيًا لتمويل العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدول المنتجة.

ب. التنمية المستدامة : حيث تعرف التنمية المستدامة بأنها تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وتشمل ثلاثة أبعاد رئيسية:

- البعد الاقتصادي
- البعد الاجتماعي
- البعد البيئي

2. النظريات الرئيسية :

أ. نظرية ارتكاز الموارد : تفترض هذه النظرية أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية، مثل النفط، يمكن أن تحقق نمواً اقتصادياً أكبر، ومع ذلك تحتاج هذه الدول إلى إدارتها بشكل صحيح لتحقيق التنمية المستدامة، وتحد من التحديات مثل الانخفاض في التنوع الاقتصادي والاعتماد على النفط فقط.

ب. نظرية التحول الهيكلي: تركز هذه النظرية على أهمية استخدام الإيرادات النفطية لتوجيه الاقتصاد نحو تنوع أكبر. يعني هذا توجيه تلك الإيرادات للقطاع الصناعي والزراعي والخدمات لتعزيز التنمية المستدامة.

ج. نظرية الأدوار المتداخلة : تعتبر هذه النظرية أن الإيرادات النفطية يجب أن تتداخل مع سياسات التنمية المستدامة، بحيث تعكس الميزانيات الحكومية الأولويات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. بمعنى آخر، يجب أن يتم استثمار الإيرادات النفطية في مجالات تحسين التعليم، والصحة، وتطوير البنية التحتية المستدامة.

- الأبعاد الاقتصادية : تستخدم الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع البنية التحتية والتعليم والصحة، مما يساهم في تحسين جودة الحياة وزيادة الإنتاجية.

- خلق فرص العمل: يمكن أن يساعد الاستثمار في القطاعات المختلفة على خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة.

- الأبعاد الاجتماعية : معالجة الفقر وتحسين الخدمات العامة مثل التعليم والرعاية الصحية من خلال استغلال الإيرادات النفطية.

- العدالة الاجتماعية : تعمل الإيرادات النفطية على تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات الأساسية لكل فئات المجتمع، وبالتالي تقليل التفاوتات الاقتصادية.

- الأبعاد البيئية : ينبغي توجيه الإيرادات النفطية نحو دعم المشاريع البيئية واستثمارها في الطاقة المتجددة للحفاظ على البيئة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

- إدارة الموارد الطبيعية : الحفاظ على الموارد الطبيعية بشكل مستدام يتطلب تخصيص جزء من الإيرادات لفهم إدارة البيئة والتنوع البيولوجي.

- التحديات المرتبطة بالربط بين الإيرادات النفطية والتنمية المستدامة :

- المخاطر المرتبطة بالاعتماد على النفط : يتحول التحدي إلى كيفية تقليل الاعتماد على النفط من خلال التنوع الاقتصادي وعدم تجاوز عوائد النفط في التنمية.

- الفساد وسوء الإدارة : يمكن أن يؤثر الفساد في توزيع الإيرادات على تحقيق التنمية المستدامة، مما يتطلب وجود آليات شفافة للإدارة.

ومما سبق نستنتج ان الإطار النظري للربط بين الإيرادات النفطية والتنمية المستدامة يتطلب تكامل استراتيجيات استثمارية تضمن الاستخدام الفعّال للعائدات النفطية من

أجل تحقيق أهداف التنمية الحقيقية، كما يتطلب ذلك وجود سياسات حكيمة وإدارة جيدة لضمان أن تعود الإيرادات بالنفع على جميع جوانب الحياة في ليبيا[22].

الخاتمة :

في ختام هذا البحث، يتجلى أن احتياطي النفط الليبي يمثل مورداً طبيعياً هاماً يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد، ولكن لا يمكن تحقيق ذلك دون وجود استراتيجية واضحة ومستدامة لإدارة هذا المورد، تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

على الرغم من الفرص الكبيرة التي يتيحها النفط، إلا أن الاستغلال المُفرط له دون التخطيط الجيد قد يؤدي إلى آثار سلبية على البيئة والاقتصاد، مثل تدهور الموارد الطبيعية والاعتماد المفرط على النفط كمصدر دخل، لذا فإنه من الضروري أن تتبنى ليبيا سياسات تنموية تؤكد على التنوع الاقتصادي، وتعزز الابتكار وتستثمر في التعليم والبنية التحتية.

علاوة على ذلك، ينبغي أن يكون هناك تركيز على تحسين الشفافية ومحاربة الفساد من أجل ضمان أن تسهم إيرادات النفط في تحسين مستوى المعيشة لكل المواطنين، وتحقيق الأهداف التنموية المستدامة على المدى الطويل، ومن خلال هذه الجهود، يمكن لليبيا أن تحقق توازناً بين استغلال الاحتياطات النفطية وتحقيق التنمية المستدامة التي تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمقبلة، فإن نجاح ليبيا في توظيف احتياطياتها النفطية لصالح التنمية المستدامة يعتمد على التعاون بين الحكومة والشعب، ووجود رؤية وطنية واضحة تدعم الاستدامة والازدهار.

النتائج :-

أظهر البحث أن احتياطي النفط الليبي يلعب دورًا محوريًا في اقتصاد البلاد، حيث تمثل إيرادات النفط حوالي 95% من إجمالي إيرادات الدولة، وتسهم هذه الإيرادات في تمويل الميزانية العامة وتطوير البنية التحتية، وتم التعرف على أن استغلال الموارد النفطية بشكل غير مستدام قد يؤدي إلى تدهور البيئة، بما في ذلك التلوث والتدهور البيئي. لذلك، فإن التطبيق الجيد لمعايير الحماية البيئية ضروري لضمان الاستدامة، كما أظهرت النتائج أن عدم كفاية استثمار عائدات النفط في مجالات مثل التعليم والصحة يشكل عائقًا أمام تحقيق التنمية المستدامة، كما أن هناك حاجة ماسة لتحسين مستوى جودة الحياة للمواطنين من خلال توجيه العائدات نحو برامج تنموية

شاملة، وبين البحث ايضاً أن الاعتماد المفرط على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات يعرض الاقتصاد الليبي لمخاطر التقلبات العالمية في أسعار النفط، كما أظهرت النتائج أهمية تبني استراتيجيات فعالة لإدارة الموارد النفطية، تتضمن الشفافية في إدارة الإيرادات، وتعزيز دور القطاع الخاص، والعمل على تنمية قطاعات أخرى مثل الزراعة والسياحة، كما أكدت النتائج على ضرورة وجود مؤسسات قوية وفعالة للتأكد من التوزيع العادل لعائدات النفط وتحقيق التنمية المستدامة، فالشفافية والمساءلة تعتبران عاملين حاسمين في هذه العملية، وفي النهاية تُظهر هذه النتائج أن استغلال احتياطي النفط الليبي يمكن أن يكون أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة إذا تم اعتماده ضمن استراتيجية شاملة تهتم بكافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

التوصيات :

وجاءت التوصيات بناء على ما سبق سرده ومن نتائج وخلاصة البحث

1. ينبغي على الحكومة الليبية العمل على تنويع الاقتصاد من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، السياحة، والصناعة. هذا سيساعد على تقليل الاعتماد على عائدات النفط ويزيد من استقرار الاقتصاد الوطني.
2. ويُوصى بإنشاء آليات واضحة للشفافية والمساءلة في إدارة عائدات النفط، مما يعزز الثقة بين المواطنين والتجار، مع نشر تقارير دورية توضح كيفية استخدام الإيرادات النفطية واستثماراتها.
3. يجب استثمار عائدات النفط في رفع مستوى التعليم والتدريب المهني لخلق جيل قادر على المنافسة في سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة، وتشمل هذه الاستثمارات برامج تعليمية في المجالات التقنية والهندسية.
4. كما يُنصح بتوجيه جزء من عائدات النفط نحو تطوير البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق، والمرافق الصحية، والمدارس، مما يعزز جودة الحياة للمواطنين ويساعد في جذب الاستثمارات.
5. ينبغي أن تكون هناك خطة وطنية لاستثمار بعض عائدات النفط في تطوير مشاريع الطاقات المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحقيق الاستدامة البيئية.
6. كما يُوصى بتعزيز التعاون بين الدولة والقطاع الخاص لخلق بيئة استثمارية جاذبة تدعم المشاريع المستدامة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

7. ينبغي وضع استراتيجية طويلة الأمد لإدارة الموارد النفطية والموارد الطبيعية الأخرى، تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وتضمن استخدام هذه الموارد بطريقة مستدامة.
8. يجب تعزيز التوعية بأهمية التنمية المستدامة ودور النفط في دعمها، من خلال إشراك المواطنين في عمليات اتخاذ القرار وتوفير منصات للتعبير عن آرائهم.
9. يُنصح بتعزيز البحث والدراسات حول تأثيرات النفط على التنمية المستدامة، مما يساعد في وضع سياسات مدروسة وأفضل للتعامل مع القضايا المتعلقة بالموارد الطبيعية.

وتُعَد هذه التوصيات خطوات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في ليبيا من خلال إدارة احتياطي النفط بشكل مسؤول وفعال.

الهوامـــــــــش :

1. موسى باهي، كمال روابنيه، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد (5)، 2016.
2. عبد المجيد عثماني ، اثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2011 ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، قسم العلوم السياسية، 2013.
3. أحمد الهادي احمد القديري، دور الإيرادات النفطية في تحقيق التمية المستدامة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الزاوية ، كلية الاقتصاد، 2020.
4. أنور عمر أبو شينة، ليلى الابيض، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الاداب، الخمس، جامعة المرقب، العدد19 ، 2019 .
5. نبيلة نوري، استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط لتحقيق التنمية المستدامة ، رسالم ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2012.
6. زايد ذيب سليمان ، التخطيط من أجل التنمية المستدامة ، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الاول، 2009.
7. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2007.
8. احمد مجدي حجازي، التنمية ومشكلات التخلف في المجتمع المصري، دار الكتاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1987.

9. مصطفى طلبة ، السياسات البيئية والتنمية المتواصلة في العالم العربي ، مطابع الشروق، القاهرة، 1993.
10. عبدالله الكندري، البيئة والتنمية المستدامة ، مكتبة المهند ، الكويت، 1992.
11. الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط " مصادر النفط في الوطن العربي "، وقائع مؤتمر الطاقة العربي الخامس، القاهرة ، المجلد الرابع ، 1994.
12. علي احمد عتيقة ، الطاقة والتنمية في الوطن العربي ـ الوضع الحالي والافاق المستقبلية ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 9، العدد 4، 1983.
13. محمد لبيب شقير، النفط والاقتصاد العربي – التجارب والتوقعاتـ ج2، مركز دراسات النفط العربيـ بيروت، 1986.
14. أحمد زكي ، دور النفط في الاقتصادات العربية في ظل المتغيرات العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2001.
15. فاطمة ابراهيم خلف ، أثر السياسة المالية في النمو الاقتصادي للدول النفطية غير النفطية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة، 2006.
16. عيسى احمد الفارسي، التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الاول، 2005.
17. شبكة الاعلام العربي ، الاضطرابات الامنية تهدد بانهيار الاقتصاد الليبي، 2014.
18. حسين فرج ، القدرة التنافسية المقارنة لصادرات البتروكيماويات في الاسواق الخارجية ، المؤتمر الدولي في مجال الهندسة النفطية ، 2016.
19. علي خضر، ليبيا الفرص الضائعة والامال المتجددة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 2012.
20. عاطف سليمان ، الثروة النفطية ودورها العربي – الدور السياسي، والاقتصادي للنفط/ مركز دراسات النفط ، بيروت، 2019، ص41 وما يليها.

تاريخ الاستلام 1 /8 / 2025م تاريخ القبول 15 / 8 / 2025م